

حقوق العمال في السعودية إلى الواجهة و"أمير" الرياض يحذر من التجمعات الاحتاجاجية

نبأ.نت _ تقرير جميل السلمان

في سياق استمرار فضائح سلطات آل سعود على كل صعيد، بربت إلى الواجهة خلال الأيام الأخيرة، قضية حرمان العمال والموظفين في السعودية من حقوقهم المالية، وعدم دفع رواتبهم لفترات طويلة قد تصل إلى عام كامل، إضافة إلى الاتهامات الواسعة التي يتعرض لها العمال الوافدون من الخارج، لا سيما عمال المنازل الذين جرى الكشف عن تعرض أعداد كبيرة منهم لأقصى أنواع الاتهام، وصولاً إلى حد استعبادهم والاتجار بهم .

وقد دفعت هذه الحالة المزرية، العمال في البلاد إلى اللجوء إلى الاحتجاج والتجمهر أمام الشركات التي يعملون لديها للمطالبة بحقوقهم وأجورهم، وهو ما استفز سلطات حكم آل سعود حيث هدد أحد "الأمراء" هؤلاء العمال، وحذرهم من مغبة التجمع والاحتجاج على عدم دفع الرواتب .

وفي هذا السياق، وجه "أمير" منطقة الرياض فيصل بن بندر تحذيراً قاسياً للعمال في المملكة السعودية من إقامة تجمعات إحتجاجاً على عدم دفع رواتبهم من كافليهم، وادعى أن أبواب إمارات المناطق مفتوحة لهم، مشيراً إلى أنه وجد منظراً "غير لائق" وهو تكدس العمال وتجمعاتهم، بسبب الوعود التي تملأ حياتناً إلى سنة من دون الحصول على حقوقهم من كافليهم. وقال "أمير" الرياض عقب رعايته ملتقى الاستقدام والخدمات العمالية والخدمات المساعدة، والمعرض المصاحب له في مركز الرياض الدولي للمعارض والمؤتمرات إن "هؤلاء العمال يلجؤون إلى ذلك لأنه ليس هناك حل إلا بالتجمع"، مشيراً إلى أنه بما يملأ بهم مراجعه إمارات المناطق للمطالبة بحقوقهم.

الرئيس التنفيذي لشركة الأجير المنتدب للاستقدام «آركو» فيصل الوعلان لم يكن لديه هم خلال "ملتقى الاستقدام" سوى الحديث عن أرباح الشركات وقال "إن متوسط عمر شركات الاستقدام في المملكة هو ثلاثة أعوام، وقامت الشركات من 2011 إلى الآن بتغذية السوق بالعملة، وبلغت إيرادات هذه الشركات 1500 مليون ريال"، زاعماً أن الشركات تخضع "لمراقبة صارمة من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية على

مختلف الأصعدة، من ضمنها حماية الأجور”.

بدوره، رئيس هيئة “حقوق الإنسان” الدكتور بندر العيبان القريب من السلطات اعترف بالانتهاك الواسعة لحقوق العمال ، وأوضح أنه ”تم تشكيل لجنة وطنية لمكافحة جرائم الاتجار في الأشخاص وتحرص بمتابعة أوضاع الصحايا لضمان عدم معاودة إياهم، ووضع سياسة تحت على البحث النشط عن الصحايا ووسائل التعرف على الصحايا ، وتتضمن نظام مكافحة جرائم الاتجار في الأشخاص ووسائل حماية الصحايا . وسط هذه المعطيات، يبدو أن ملف انتهاك حقوق العمال في السعودية مرشح للاستمرار مع وصول الامر الى حد خروج هؤلاء بتظاهرات وتجمعات للمطالبة بحقوقهم رغم معرفتهم بمستوى البطش الذي قد تمارسه السلطات ضدهم ، وهنا يدعون مراقبون الى ضرورة تحرك منظمات حقوق الانسان الدولية للضغط على السلطات السعودية وإجبارها على حفظ حقوق العمال والمواطنين من اصحاب الدخل المحدود الذين يتعرضون لشتى انواع الظلم والحرمان في السعودية .